CD/PV.1010
7 March 2006

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة العاشرة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
يوم الثلاثاء، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد بارك إن-كوك (جمهورية كوريا)

(A) GE.06-60766 090506 100506

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠١٠ لمؤتمر نزع السلاح.

عند اختتام الجلسة العامة يوم الثلاثاء الماضي، دعوتكم لمراعاة العناصر التالية في نقاش هذا الأسبوع: دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن؛ وتعزيز الشفافية؛ ومبدأ عدم الرجوع؛ ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية المتعلقة بحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة.

ولا تعد هذه الأمور، كما أشرت سابقا، بنودا فرعية في قضية نزع السلاح النووي، بل مجرد مبادئ توجيهية إرشادية من شأنها أن تساعد الوفود على جعل مداولاتنا أكثر تفاعلا وتنظيما.

وأود أن أخبركم بأن تجميع الاقتراحات والمقترحات المختلفة التي قُدمت خلال الجلسات العامة في الأسبوع المنصرم لا يزال مستمرا، ويلزم وقت أطول لإنهائه. وسأوزعها على الوفود حال الفراغ من تجميعها.

تتضمن قائمتي للجلسة العامة هذا اليوم متكلمَين هما: ألمانيا وجمهورية كوريا. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير الألماني، السيد برنهارد برازاك.

السيد برازاك (ألمانيا) (الكلمة بالإنكليزية): علي أن أقول، سيدي الرئيس، إنني أعتقد أن الكلمة التي سألقيها تلائم البرنامج الذي أشرتم إليه للتو.

إن هدف السياسة العامة التي تنشدها ألمانيا في مجال نزع السلاح النووي هو تحقيق عالم خال من تهديد الأسلحة النووية. والغاية النهائية لعملية نزع السلاح النووي هي القضاء الكامل على هذه الأسلحة.

لقد صيغت هذه الغاية وضُمّنت في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (SSOD-1) عام ١٩٧٨، التي وضعت كذلك الأساس لهذه الهيئة المهمة، ألا وهي مؤتمر نزع السلاح، ولجدول الأعمال الذي اعتمدناه من جديد في بداية دورة مؤتمر نزع السلاح في مستهل هذه السنة.

ووُضح هذا الهدف أيضا في "مبادئ وأهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي" التي اعتمدها مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ الذي أعلنت فيه الدول الحائزة لأسلحة نووية، على إثر ذلك، عن "تعهدها الذي لا لبس فيه بالتخلص الكامل من ترسانتها النووية" بوصفه جزءا من الخطوات العملية الـ ١٣ لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن هذه القرارات لم تُتخذ من فراغ. بل إن انتهاء الحرب الباردة، أي انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب، هو الذي أتاح هذه الفرص الجديدة لاتخاذ تدابير عملية وملموسة في مجال نزع السلاح النووي كما تتجلى في الالتزامات الواردة في تلك الوثائق. وقد خُفضت الأسلحة النووية منذ انتهاء الحرب الباردة، ولا سيما منذ التصديق على معاهدة موسكو في عام ٢٠٠٢. بيد أن هناك حاجة مستمرة لخفضها بشكل شامل ولتحقيق مزيد من التقدم في الحد من الترسانات لمواصلة نزع السلاح النووي تدريجياً ومنهجياً.

وعلينا أن نقر هنا بتطبيق مبدأ عدم الرجوع لتوجيه جميع التدابير المتخذة في ميدان نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة بوصفه إسهاما في حفظ وتعزيز السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي.

ويتعين على التدابير المتخذة لتحديد الأسلحة أن تحترم المصالح الأمنية المشروعة لكل الدول وأن تعزز الاستقرار في الوقت ذاته.

ولكي يحتفظ نظام المعاهدات المتعددة الأطراف بمصداقيته فلا بد من العمل على زيادة فعاليته. كما ينبغي قياس التقدم المحرز في تحديد الأسلحة بناء على ما يُسجل من امتثال للاتفاقات القائمة. ويتعين التركيز بوجه خاص على اتباع سياسة لتعزيز الامتثال. وعلى هذه السياسة أن تأخذ بأدوات تحقق صارمة لزيادة إمكانية كشف الانتهاكات الخطيرة. وبما أن اتفاقات الحد من الأسلحة تمس المصالح الأمنية الحيوية لأطراف المعاهدة، وجب إخضاع تنفيذها لتحقق فعال موثوق به. ولا بد للتدابير المتفق عليها لتحديد الأسلحة من أن تمنع إمكانات التحايل.

إن نزع السلاح يقتضي الثقة، والثقة تتأتى من الانفتاح والقدرة على التنبؤ. ومن ثم، فإن زيادة شفافية الأنشطة ذات الصلة أمر مهم. والثقة تعزز الأمن مما يجعل خفض الأسلحة أمرا ممكنا. ولا يمكن للحد من الأسلحة أن يضمن بمفرده السلم والاستقرار. بل إن تبادل الآراء بشأن المفاهيم الأمنية والاستراتيجيات والمذاهب العسكرية وعلاقتها بالإمكانات المتاحة له نفس القدر من الأهمية.

وقد أصبح وضع الأمن الدولي، في الوقت ذاته، أكثر تعقيدا من نواح عديدة. وازداد احتمال نشوب النزاعات لا سيما على المستوى الإقليمي. وأضحت التهديدات الناجمة عن استمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها أكثر وضوحاً. وأدت التطورات التي شهدتها السنوات الأخيرة إلى زيادة القلق بشأن استمرار الانتشار وعدم الامتثال لالتزامات عدم الانتشار التي تنص عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أن احتمال خطر الاستمرار في برامج الأسلحة النووية تحت غطاء مدني أمر يبعث على بالغ القلق.

ولن يكون من السهل، على المدى القريب، الوصول إلى حلول سياسية لكافة المشاكل المختلفة ولمخاوف وطموحات البلدان في أكثر المناطق عرضة للانتشار. لذلك يجب اتباع سياسة منع البرامج المثيرة للقلق وردعها ووقفها، بل واستئصالها إن أمكن دون ادخار أدنى جهد لعلاج الأسباب الكامنة وراءها.

وما زالت معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية للنظام العالمي لعدم الانتشار النووي والركيزة الأساسية لمواصلة نزع السلاح النووي. فكلاهما شديد الأهمية وذو أولوية ولا ينبغي تناول أحدهما على حساب الآخر. إنها لأكثر المعاهدات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح شمولا. ويشكل امتلاك الدول خارج نطاق معاهدة عدم الانتشار أسلحة نووية وعدم امتثال الدول الأطراف فيها لنصوصها خطرا من شأنه أن يقوض الجهود المبذولة لعدم الانتشار ولنزع السلاح.

ويتسم الحفاظ على حجية هذه المعاهدة وتكاملها في كل جوانبها بأهمية بالغة. كما أن مواصلة الانضمام العالمي للمعاهدة يدعم تقوية نظام عدم الانتشار النووي ومن ثم يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إننا نلاحظ تزايد الإحباط بشأن التقدم البطيء في ميدان نزع السلاح النووي. وتأسف ألمانيا إذ ساهم المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ في هذا الإحباط بدلاً من أن يمنح عملية نزع السلاح النووي زخماً جديداً.

ويمكن أن يسهم عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة إسهاماً كبيراً في مكافحة الإرهاب عالمياً بالحد من خطر حصول عناصر غيرَ الدول على أسلحة الدمار الشامل والمواد الإشعاعية ووسائل نقلها.

ولن يتأتى القضاء التام على الأسلحة النووية إلا باتباع نهج تدرجي، إلى جانب الخطوات العملية الـ ١٣ للتنفيذ المنهجي المتدرج للمادة السادسة، وهي الخطوات التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ باعتبارها معياراً لأداء عملية نزع السلاح. ومن الضروري تحقيق تقدم ملموس ومتواصل في نزع السلاح النووي على نحو لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه.

ويتعين علينا، أولا وقبل كل شيء، أن نشرع في إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة. وأُذكِّر في هذا السياق بالفقرة ٣٦ من الموقف المشترك الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بشأن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ التي "[تناشد] مجدداً مؤتمر نزع السلاح أن يبادر فوراً بوضع معاهدة غير تمييزية تطبق عالميا تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، ويعجل بإبرامها دون شروط مسبقة، مع مراعاة تقرير المنسق الخاص والولاية الواردة فيه". وستشكل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية تدبيرا أساسيا جديدا لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، وبرهانا على اتباع نهج متعدد الأطراف فعال، ودعامة أساسية لنظام الأمن الدولي.

كما يجب الحد من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بطريقة يمكن التحقق منها وبغير رجعة، كجزء من العملية الشاملة لنزع السلاح النووي. ويحتدم في ألمانيا جدال عام بشأن هذه المسألة يدعو إلى اتخاذ خطوات عملية. كما أن موقف الاتحاد الأوروبي المشترك بشأن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٥ يسلط الضوء على هذا الهدف، حيث يتبع الاتحاد نهجا متدرجا دعت إليه ألمانيا في ورقة عمل قدمتها إلى اللجنة التحضيرية الأولى للمؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار. ويلزم اتباع نهج تدرجي يبدأ باعتماد تدابير متواضعة إلى حد ما لبناء الثقة، من قبيل إعادة تأكيد المبادرات النووية الرئاسية الصادرة عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، فضلاً عن تبادل طوعي للمعلومات بين كافة الدول الحائزة لأسلحة نووية بشأن مخزوناتها الفعلية من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، مع مراعاة حماية المعلومات السرية.

ويعتبر دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب تاريخ ممكن أمرا بالغ الأهمية أيضا لتحقيق أي تقدم في هذا الميدان. ولهذا السبب، تدعو ألمانيا جميع الدول التي لم توقع بعد على المعاهدة و لم تصدق عليها، ولا سيما الدول التي تقتضي الضرورة تصديقها على المعاهدة حتى يبدأ نفاذها مبكرا، إلى القيام بذلك دون تأخير ودون شروط.

وتؤيد ألمانيا تأييداً كاملاً إنشاء هيئة فرعية مختصة في إطار مؤتمر نزع السلاح تتناول نزع السلاح النووي مثلما دعت إليه الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. إن تجاوز الطريق المسدود أمام مؤتمر نزع السلاح سيعطي زخماً حاسماً لعملية نزع السلاح النووي.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر السفير الألماني برازاك على بيانه. وأعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية كوريا، الدكتورة كانغ كيونغ - وها، المدير العام للمنظمات الدولية بوزارة الشؤون الخارجية والتجارة في جمهورية كوريا.

السيدة كانغ (جمهورية كوريا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية بأن أعبر لكم عن بالغ سروري وفخري بجلوسي إلى جانبكم وبترؤسكم هذه الجلسة.

إنه لشرف عظيم أن أتكلم في هذه القاعة التاريخية التي شهدت في السابق إبرام معاهدات بارزة لتحديد الأسلحة.

وأود أن أعرب عن تقديري الخالص لكم وللرؤساء الآخرين على الجهود التي بذلتموها محاولين وضع نهج مشترك لإعادة الحيوية لمؤتمر نزع السلاح رغم تسع سنوات من الجمود.

ويشعر وفد بلدي بالرضا عن البداية الطيبة التي طبعت العمل الأسبوع الماضي بتركيز النقاش على نزع السلاح النووي. وقد شجعني كثيراً، وأنا أقرأ البيانات في سيول، الحرص الكبير الذي عبرت به معظم الوفود عن نيتها التعمق في النقاش حول نزع السلاح النووي. وإذ أدرك أن النقاش الذي دار خلال الجلسات العامة السابقة كان حافلاً بتعمقه في الأفكار الملموسة، أود اليوم أن أقدم مجرد بيان مختصر وعام عن موقف جمهورية كوريا من الحد من الأسلحة النووية.

إن نزع السلاح النووي له أهمية حيوية لتحقيق سلم وأمن دائمين على الصعيد الدولي.

ومن ثم، فإننا نقر بالتقدم الكبير المحرز إلى يومنا هذا في الحد من الرؤوس النووية وبالالتزامات بخفض المزيد منها بموجب معاهدة موسكو. بيد أننا نود أن نراها وقد تقلصت أعدادها بشكل أكبر وأن نرى تدابير تضمن عدم الرجوع إلى الاستخدامات العسكرية.

وترحب جمهورية كوريا، في هذا الاتجاه، برغبة الاتحاد الروسي في خفض تلك الرؤوس النووية إلى مستوى أكبر مما تنص عليه معاهدة موسكو، مثلما أشار السفير لوتشينين في الجلسة العامة الأخيرة.

غير أن التقدم الحاصل في نزع السلاح النووي لم يواكب التطلعات التي تزايدت بسرعة في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ولا تزال الهوة واسعة بين سجلات الدول التي تملك أسلحة نووية وآمال الدول التي لا تملكها. فما انفك القلق يتزايد لدى هذه الأخيرة بشأن دور الأسلحة النووية في السياسات والمذاهب العسكرية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويعد سد هذه الهوة أمراً حتمياً لاستعادة الثقة بين هاتين الفئتين من الدول.

إننا نرحب في هذا السياق بالمعلومات التي قدمتها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية في الجلسات العامة الأربع الأخيرة.

لقد حددت هذه الدول عناصر مفيدة تحتاج إلى مزيد من التفصيل، مثل دور الأسلحة النووية في سياسة الأمن وطرق تعزيز الشفافية ومبدأ عدم الرجوع ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

إننا نؤمن بأن تقديم الدول الحائزة لأسلحة نووية تفاصيل عن دور هذه الأسلحة في مذاهبها العسكرية سيسهم في تبديد مخاوف لا داعي لها بشأن نواياها. وتقتضي الضرورة أن تأخذ هذه الدول بزمام المبادرة. وسترحب الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيما ترحيب ببيانات خطية تصدرها تلك الدول عن مواقفها حيال هذه المسألة في شكل وثائق رسمية لمؤتمر نزع السلاح.

كما أننا في حاجة إلى البحث عن سبل تعزيز الشفافية بشأن مخزونات الرؤوس النووية وتنفيذ عملية نزع السلاح وهلم جرا. إن تعزيز الشفافية لا يسهم فقط في بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية، بل يعطي الدول التي لا تملك هذه الأسلحة أيضا مواد مرجعية مفيدة لتقييم ما تحقق من تقدم في مجال نزع السلاح النووي. ويمكننا اتباع نهج مرحلي ومتدرج مثلما اقترحت آيرلندا في مداخلتها الأخيرة. ونود أن نستمع في هذا الشأن إلى آراء الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ومراعاة للعجز المؤسسي، على وجه الخصوص، في الاستفادة من هذه المعلومات على مستويات متعددة الأطراف، يُقترح أن تضع الدول الحائزة للأسلحة النووية صيغة عملية مشتركة تنفذ بمنهجية وانتظام.

لقد حظيت مسألة عدم الرجوع بأهمية متزايدة في القضايا المتصلة بنزع السلاح النووي أمام احتمال وجود إرهاب نووي. وأضحى التخزين المأمون وتدمير الفائض من المواد الناتجة عن تدابير نزع السلاح أمرين حيويين للسلم والأمن على الصعيد الدولي. ويجب التخلص من هذه المواد بشكل دائم ولا رجعة فيه.

وتُبذل حالياً جهود كبيرة في هذا الشأن، على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف على السواء. ونتوقع، على وجه الخصوص، أن تُنفذ المبادرة الثلاثية الأطراف تنفيذا تاما وأن تشمل دولا أخرى حائزة للأسلحة النووية لضمان شفافية هذه العملية وعدم الرجوع عنها. ومن المؤكد أن تحقيق تقدم في هذا المجال علاوة على مواصلة التقدم في خفض الرؤوس النووية سيساعدان على بناء الثقة بشأن مسألة المواد الانشطارية.

وتعطي كوريا الأولوية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية من بين المسائل الجوهرية الأربع التي حددها مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد مثل كثيرين أن المفاوضات بخصوص هذه المعاهدة يجب أن تبدأ على الفور. وليس لنا أن نعطي حكماً مسبقاً عما ستأتي به المعاهدة.

ونأمل في هذا السياق أن تكون مداولاتنا خلال النقاشات المركزة بشأن تلك المعاهدة في أيار/مايو منظمة على نسق البنية العادية لمعاهدات تحديد الأسلحة، حتى يتسنى لها أن تكون نقطة انطلاق للتقدم في المستقبل.

إن المجـــتمع الدولي في مأزق حيث تنتشر الاتهامات وتنعدم الثقة في جميع مستويات محافل نزع السلاح متعددة الأطراف، في وقت تستدعي فيه الضرورة تعاون جميع الدول دون تحفظ للتصدي للتهديدات الأمنية الراهنة بشكل فعال. ونأسف إذ إن مؤتمر نزع السلاح مثال على هذا الوضع.

لقـــد عملت الرئاسات الست عام ٢٠٠٦ جاهدة لإيجاد مخرج في ضوء هذه الخلفية القائمة. ويتوقع من الرئاسة الحالية التي تتولاها كوريا أن تحدد الاتجاه العام لما تبقى من السنة. ويشجعنا على ذلك أن نستبين بعض التفاؤل الحذر في هذا الشأن.

ولا يمكن للنقاشات المركزة والتفاعلية بشأن قضايا مؤتمر نزع السلاح وحدها أن تؤدي إلى نتائج نهائية. لكنها تظل بمثابة منطلق لكي تواصل الوفود البحث عن حلول لقضايا مؤتمر نزع السلاح في السنوات القادمة.

وفي هذا الإطار، أتمنى أن نحتفل نهاية هذا العام بالنتائج الجيدة للجهود المتميزة التي بذلها الرؤساء الستة.

الرئـــيس (الكـــلمة بالإنكليزية): شكراً للدكتورة كانغ على بيانها وعلى العبارات الرقيقة التي وجهتها إلى الرئاسة وإلى الرئاسات الست.

وبهذا أكون قد استنفدت قائمة المتكلمين لجلسة هذا الصباح. هل يود أي وفد أن يطلب الكلمة الآن؟ لكم الكلمة سعادة السفير ماين.

السيد ماين (اليابان) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إلى الدكتورة كانغ على بيانها الواضح المفيد جدا والمحفز. لقد سررت كثيرا كذلك للاستماع إلى بيان السيد برازاك، سفير ألمانيا. وأود أن أغتنم فرصـــة حضـــور الدكتورة كانغ، وهو أمر نادر، لأتوجه إليها بسؤال لطالما شغل بالي، ولا سيما فيما يتصل بما ناقشـــناه اليوم، بما في ذلك معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومواضيع أخرى، ومبدأ عدم الرجوع والتحقق وغـــير ذلك من جوانب نزع السلاح النووي. وأتمنى ألا تحرجها هذه الأسئلة. ما أود أن أسألها عنه هو رأيها في صيغة السفراء الخمسة، التي تتناول المواضيع الأربعة المحورية – نزع السلاح النووي وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. هذا يعني أنني أنتقل إلى مجال تقني بعـــض الشيء. أكيد أنك منشغلة بمجالات أخرى، بيد أنني سأكون سعيداً، إذا كانت لديك رؤية أساسية حول هـــذه "الرزمة" من الأسئلة، أن أفيد منك بخصوص مستقبل الوجهة التي ستتخذها جهودنا لمعالجة هذا الموضوع الوارد في اقتراح السفراء الخمسة، الذي يكتسي أهمية إلى حد ما ولا نزال ندعمه في موقف رسمي. أعتقد أن من المفيد معرفة إن كان هذا الأمر ما زال صالحاً أم لا.

الرئـــيس (الكلمة بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فنزويلا، سعادة السفيرة راكل بويتبيين كابرال.

الســـيدة بويتبيين كابرال (فنزويلا) (الكلمة بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أعبر لكم، وأنا أطلب الكلمة لأول مرة خلال ولايتكم، عن مدى سعادة وفد بلدي لترؤسكم نقاشاتنا، وأؤكد لكم دعمنا مثلما فعلنا مع السفراء الذين سبقوكم والذين قاموا بعمل ممتاز.

إن كل الوفود على علم بموقف جمهورية فنزويلا البوليفارية بخصوص القضية المطروحة أمامنا اليوم، ألا وهي قضية نزع السلاح النووي. ويدعم هذا الوفد البيان الصادر عن سفير العراق نيابة عن مجموعة الـ ٢١ في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦.

وتولي فنزويلا قضية نزع السلاح النووي الأولوية القصوى، كما أنها مقتنعة بالحاجة إلى القضاء التام على الأسلحة النووية بصفته الوسيلة الفعالة الوحيدة للتصدي لشتى التحديات التي تنشأ عن مجرد وجود هذه الأسلحة، مثل الانتشار وما يشار إليه بالإرهاب النووي. وفي الوقت الذي تشيد فيه فنزويلا بالجهود التي بذلتها مختلف القوى لخفض الأسلحة النووية وبالمساعدة الدولية أيضاً في هذا المجال، نعتبر أن من اللازم العمل بخطى حثيثة تمكننا من المضي قدماً نحو تحقيق عالم خال من هذه الأسلحة الفتاكة ومن استخدامها والتهديد باستخدامها. ثم إن فنزويلا، التي تفتخر بانتمائها لأول منطقة خالية من السلاح النووي في العالم توجد في أمريكا اللاتينية وأنشئت بموجب معاهدة تلاتيلولكو، تؤيد إنشاء مناطق جديدة من هذا القبيل، كما تحث في هذا الصدد كافة الدول التي ليست طرفا بعد في واحدة من هذه المناطق على السعي إلى إنشائها، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط المعقدة.

كما أن فنزويلا، بوصفها دولة طرفا في معاهدتي عدم الانتشار النووي وحظر التجارب النووية، تشاطر المجتمع الدولي شعوره بالإحباط لفشل المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار النووي. إننا نحث الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على هذين الاتفاقين على التعجيل بذلك طالما أنهما صكان ضروريان للسلم والأمن الدوليين. ونطالب كذلك بتنفيذ الخطوات العملية الـ١٣ المحددة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. ويعد دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ واجبا أخلاقيا سيكبح تطوير أسلحة نووية جديدة. وفي الوقت الذي ندعم فيه كل الجهود المبذولة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، نعتقد أن هاتين المسألتين لا ينبغي أن تصرفانا عن المصلحة المشروعة للدول في امتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية. ولهذا نكرر أهمية وضع الدول منشآتها النووية تحت إشراف نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسيعزز هذا دون شك الثقة بين الدول في هذا المجال وسيسمح لها بتطوير برامجها النووية لأغراض سلمية دون عراقيل.

وتحث فنزويلا المؤتمر الحالي لنزع السلاح على الشروع في إنشاء لجنة مخصصة للنظر في نزع السلاح النووي مثلما جاء في اقتراح السفراء الخمسة، للتصدي لتحديات نزع السلاح النووي. ومع أننا نؤيد إجراء مفاوضات بشأن اتفاق لنزع السلاح النووي، فإننا نشارك كذلك في تأييد هذا الاقتراح إذا كان سيسمح باعتماد برنامج عمل للمؤتمر الحالي لنزع السلاح، ومن ثم، بإنشاء تلك الهيئات الفرعية التي تعتبر ضرورية.

وتود فنزويلا، أخيرا، أن تعرب عن قلقها البالغ لوجود مذاهب عسكرية لا تزال تفكر في استخدام الأسلحة النووية أو تعزز التبريرات الممكنة لاستخدامها أو تدعو إلى الحاجة إلى استحداث أسلحة نووية جديدة وأكثر تطورا. كما أننا نستغرب البيان الصادر عن قوة نووية الذي تعرب فيه عن إمكانية استخدام ترسانتها النووية ضد دول لا تملك هذه الأسلحة. وننضم إلى الدعوات التي كررتها عدة دول غير حائزة للأسلحة النووية بأن تقدم الدول التي تملك هذه الأسلحة ضمانات أمن سلبية في صك دولي ملزم قانوناً.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثلة فنزويلا، سعادة السفيرة بويتبيين كابرال على بيانها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئاسة. أعطي الكلمة الآن لسعادة السفير الهولندي يوهانس لاندمان.

السيد لاندمان (هولندا) (الكلمة بالإنكليزية): لقد شعرنا الأسبوع الماضي بتبادل مثمر وصريح للآراء حيال مسألة نزع السلاح النووي. لقد كانت هناك مداخلات عديدة وسررنا بالشفافية التي أبداها كثيرون، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، في حساب ما أنتجته من رؤوس نووية في السنوات الأخيرة. ونواصل تشجيع الدول الحائزة لهذه الأسلحة التي لم تفعل ذلك بعد على اتباع نفس المسار.

كما يسرّ سلطات بلدي أن تلاحظ نشوء تفاهم عبر إقليمي بشأن المفاوضات على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بصفتها الخطوة المنطقية التالية في طريق نزع السلاح النووي، لاعتقادنا الجازم بأن معاهدة كهذه ستعود بالنفع على جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وبالطبع هناك آراء مختلفة بخصوص ما ينبغي أن تنطوي عليه هذه المعاهدة مثلا بشأن النطاق والتحقق. بيد أن هذا الأمر لا ينبغي أن يمنعنا من الدخول في مفاوضات في أقرب فرصة. وينبغي تسوية الخلافات خلال المفاوضات. ولذلك ينبغي الشروع بسرعة في مفاوضات بخصوص معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفها خطوة أولى لنزع السلاح النووي في هذه المرحلة. لقد قيل سابقا وأعيد القول اليوم بأن الوقت قد حان ليبدأ مؤتمر نزع السلاح العمل من جديد. وبعد الشروع في المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، التي ستستغرق سنوات عديدة بالتأكيد، سيكون مؤتمر نزع السلاح، في اعتقادنا، قد اكتسب زخما جديدا ومستعدا لمعالجة المسائل المتبقية في جدول الأعمال في جو أنسب كثيراً. وتؤيد حكومة بلدي، مثلما قال ممثلا ألمانيا وجمهورية كوريا قبلي، اتباع نهج مرحلي، وإننا لا شك مستعدون للدخول في هذه المفاوضات الإضافية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): شكرا لسعادة السفير الهولندي لاندمان على بيانه. أعطي الكلمة الآن لسعادة السفير الإيطالي تريزّا.

السيد تريزّا (إيطاليا) (الكلمة بالإنكليزية): أود في البدء أن أرحب بالدكتورة كانغ كيونغ - وها التي أعرفها شخصيا وأعتبرها ممثلة بارعة لدبلوماسية جمهورية كوريا.

وأود اغتنام هذه الفرصة لإبداء بعض التعليقات على البيانين الخطيين اللذين صدرا اليوم عن زميلي الألماني وعن ممثلة جمهورية كوريا، ولأقول إن وفد بلدي يؤيد كل التأييد نهج الوفدين وتركيزهما على بعض الجوانب المحددة في مسألة نزع السلاح النووي، وهي جوانب ذات صلة واضحة بالموضوع. وأؤكد تحديداً على أن الوفدين تحدثا عن النتائج التي تحققت في مجال نزع السلاح النووي، رغم ضآلتها، بما في ذلك ما حدث بعد نهاية الحرب الباردة. وأشارا خصوصا إلى معاهدة موسكو ومبادئ الشفافية وجوانب أخرى هامة في هذا الواقع المتعدد الأوجه لنزع السلاح النووي. كما أكد الوفدان على الأولوية التي يعطيانها لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي مسألة أثارها كذلك زميلنا الهولندي، وعلى هذا المفهوم الوارد في نقاشاتنا بصدد هذه المعاهدة، كنقطة انطلاق ممكنة لتفاوض حقيقي بشأن هذا الجانب الهام. لقد أردت فقط أن أؤكد على ترحيبنا بالبيانين.

وقد استمعنا باهتمام كذلك إلى البيان الذي ألقته زميلتنا من فترويلا، حيث أشارت بالخصوص إلى الأهمية الكبيرة لما تحقق في أمريكا اللاتينية بشأن نزع السلاح النووي في إطار معاهدة تلاتيلولكو. ونحن نقدر ذلك بكل تأكيد. كما ينبغي لنا أن نقرأ البيان كاملا بمزيد من العناية، فهو على كلٍ يهمنا كثيرا.

الرئـــيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير تريزّا على هذا البيان. وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير الكندي بول مايير.

السيد مايير (كندا) (الكلمة بالإنكليزية): أود أن أهنئ الزملاء الذين شاركوا، في رأيي، في نقاش ثري بشكل خاص حول هذا الموضوع الواسع بشأن نزع السلاح النووي في الأسبوع المنصرم، كما أنني اندهشت كثيرا للاهتمام المشترك بموضوع الشفافية، وأعتقد أننا حين ننظر إلى التحدي الذي يطرحه نزع السلاح النووي، نرى أن الشفافية تلعب دوراً رئيسياً سواء من حيث توضيح الوقائع والاتفاق عليها أو من حيث بناء الثقة الذي تتيحه، وأظن أن بإمكاننا أن نتناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل.

لقـــد أشرتم إلى تجميع للأفكار. وأنا أعتقد أن هناك مجالاً كبيراً، استناداً إلى مداخلات وفدي الولايات المتحدة والاتحاد الروسي المفيدة جداً في هذا النقاش. وأرى أن بإمكاننا التقدم خطوة أخرى سعياً إلى صياغة تلك الشـــفافية. وأود أن أســـأل هذين الوفدين أن ينظرا إذا كانا قادرين على تقديم معلومات سنوية بخصوص أنواع الخفض التي تحققت منذ دخول معاهدة موسكو حيز النفاذ عام ٢٠٠٣، على ما أظن، إلى يومنا هذا، وثانياً تقديم توقعـــات سنوية أيضا لما ينوي بلداهما تحقيقه لإجراء مزيد من التقدم في التخفيضات على مدى السنوات الخمس القادمة مثلا. ومن الواضح أن هذا مجرد جدول زمني إرشادي عن التوقعات يخضع لتطورات شتى، لكنني أعتقد أنه سيخدم هدفا نبيلا إذ سيشير إلى الاتجاه نحو الخفض المستمر بما أن البلدين يعملان على تنفيذ هذا الاتفاق الهام.

وهناك عامل ثالث يتجاوز بعض الشيء مجرد الشفافية، أعتقد أنه يمكن أن يخدم كتدبير هام من تدابير بناء الثقة لو تمكن البلدان، أو الطرفان، من الوصول إلى اتفاق بشأن الغاية النهائية. وتذكرون أن المعاهدة نصت على أن تـــتراوح النظم الاستراتيجية ما بين ٧٠٠ ١ و٢٠٠ ٢ على ما أعتقد. وأظن أن الطرفين، لو اتفقا قريباً على عدد نهائي، لا أخفي عليكم أنه من الأفضل أن يكون هذا العدد أقل – ربما عند حده الأدنى – فإن ذلك أيضاً من شأنه أن يحقق غرضاً مهماً.

وقـــد جـــاء في حديـــث زميلنا الألماني للتو، أن تبادلا معَينا للمعلومات في مجال الأسلحة النووية غير الاســـتراتيجية كذلك بإمكانه، حسبما أعتقد، أن يؤدي إلى تحقيق هدف مهم في مجال بناء الثقة. ونقر بأن الأمر يتعلق هنا باعتبارات أمنية، بيد أنها لا تنطبق دون شك ونحن نتحدث عن مجاميع إجمالية فقط، لا عن عناصر تتعلق بمواقع محددة. وهنا أيضا، أعتقد بناء على ما قد تحقق من إنجازات، أن هذا من شأنه أن يحقق تقدماً نحو بلوغ هذه الأهداف.

هذا فيما يتعلق بعنصر الشفافية. أما فيما يخص التحدي الذي تواجهه هذه الهيئة وكيف نستمر في تجاوز بياناتنا العامة للانخراط بقدر أكبر في جوهر المسائل المطروحة أمامنا، فإنني أعتقد أننا في حاجة إلى إحراز مزيد من الـــتقدم هـــنا أيضا. وأعلم أن هناك ستة أصدقاء للرؤساء تم تسميتهم وهم زملاء موقرون بيننا. وإني على ثقة بشـــعورهم بالفخر إذ اختيروا بهذه الطريقة، لكنني أظنهم سيزدادون فخراً وسروراً لو أعطي لهم شيء موضوعي يؤدونه يتصل بتحقيق أغراض هذا المؤتمر.

سيدي الرئيس، لقد استعرضتم نهاية الأسبوع الماضي وكررتم اليوم من جديد بعض المواضيع الرئيسية التي تمخض عنها النقاش وهي: دور الأسلحة النووية في سياسة الأمن؛ والشفافية التي أشرت إليها للتو؛ وعدم الرجوع؛ ومعـــاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. هل لي أن أقترح أن كل واحد من هذه المواضيع يستحق أن يتكفل به صديق أو أكثر من أصدقاء الرئيس، وأن يُطلب من هؤلاء الشروع في هذا العمل الآن، بطريقة غير رسمية لنرى إذا كـــان بإمكانـــنا أن نفـــيد أكثر من نقاشاتنا وأن نحدد بشكل أمثل بعض التدابير المفيدة عمليا فيما يتعلق بتلك المواضـــيع؟ أعتقد أن هذه إحدى الطرق التي يمكننا من خلالها أن نستفيد أكثر من هؤلاء الأفراد، وبصراحة، من الوقت المتاح لهذا المؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر سعادة السفير الكندي مايير على تعليقه وبيانه التفاعلي. هل يريد أي وفد آخر طلب الكلمة الآن؟ أعطي الكلمة لسعادة السفيرة ماري ويلان ممثلة آيرلندا.

السيدة ويلان (آيرلندا) (الكلمة بالإنكليزية): سيدي الرئيس، هل لي أن أثني على الطريقة التي أجريـــتم بهـــا النقاش المركز في الأسبوع المنصرم ولا تزالون تفعلون هذا الأسبوع؟ أعتقد أنكم استنبطتم بالفعل المواضيع الأربعة التي تمخض عنها نقاشنا حتى الآن. ونود مثل كندا استكشاف السبل لتعميق ذلك النقاش حتى لا نشعر أننا انتهينا من الموضوعين ١ و٢ المتعلقين بنزع السلاح النووي ولننتقل الآن إلى النقاش المركز التالي. وأود، بعـــبارة أخرى، أن أتابع السؤال عن كيفية إضفاء مزيد من العمق على مداولاتنا خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وأتطلع كثيرا، في ذلك السياق، إلى صدور الوثيقة التجميعية وأرغب في معرفة وقت صدورها.

هل لي كذلك أن أشكر الدكتورة كانغ كيونغ - وها على إشارتها إلى بيان آيرلندا الأسبوع الماضي؟ مما لا شك فيه أننا نتطلع إلى العمل مع وفود أخرى بخصوص مسألة الشفافية، إذا كان ذلك شيء يرجى أن نقوم به في هذه الدورة.

الرئـــيس (الكـــلمة بالإنكليزية): أشكر سعادة السفيرة ويلان ممثلة آيرلندا على بيانها الموجز. وأتساءل هل هناك وفود أخرى تطلب الكلمة. يبدو أن الأمر ليس كذلك.

قبل أن أرفع هذه الجلسة، سأعطي الكلمة للدكتورة كانغ ممثلة جمهورية كوريا.

السيدة كانغ (جمهورية كوريا) (الكلمة بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، لإعطائي الكلمة مجـــدداً، ودعوني فقط أقدم شكري لسعادة السفير الياباني الموقر على كلمات الترحيب الحارة وعلى الأسئلة التي وجهها إلي، وكذلك لسعادة السفير تريزّا - والحقيقة أنه من المشجع كثيراً أن أرى في هذا المحفل وجهاً مألوفاً وصديقا - وهو أمر جديد عليَّ - وكذلك لسعادة سفيرة آيرلندا على كلماتها الطيبة أيضاً.

فيما يتعلق بسؤال سعادة السفير الياباني عن موقفنا من اقتراح السفراء الخمسة في برنامج العمل، أعتقد كل الاعتقاد أن زملائي هنا في جنيف قد عبروا عن موقفنا في مناسبات شتى وهو أننا نبقى مرنين في عملية بناء توافـــق في الآراء حول هذا الاقتراح. وأظن أن السؤال مرده إلى إشارتنا في البيان إلى معاهدة وقف إنتاج المواد الانشـــطارية. ونحن لا نرى في ذلك تناقضاً مع مرونتنا بشأن اقتراح السفراء الخمسة، بل نعتقد كل الاعتقاد أن هذه المعاهدة تستحق أن تولى الأولوية لما لها من قيمة في حد ذاتها.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): قبل أن أختتم جلسة اليوم، واغتناما لهذه الفرصة، أريد أن أوضح نـــيتي بخصوص الطريقة التي سأدير بها الجلسات المتبقية. فكما أوضح سعادة السفير راباكي في ٩ شباط/فبراير، ســـيكون لكـــل رئيس جلسة للنقاش العام وأخرى للنقاش المركز والمنظم. وسنسمح خلال جلسة النقاش العام بالتداول بشأن كافة بنود جدول الأعمال دون الإخلال بحق الدول الأعضاء في إثارة أية مسألة استناداً إلى المادة ٣٠ من نظامنا الداخلي.

ولا تعدو طبيعة العناصر الفرعية الأربعة التي اقترحتها في جلستنا العامة الأخيرة أن تكون إرشادية ومبدأً توجيهيا من أجل إجراء مزيد من النقاش البناء والتفاعلي. وفي ذلك السياق، لو كررت موقفنا، يمكن لكل دولة عضو إثارة أية قضية من القضايا. ومن ثم، أشجع كل الدول الأعضاء، بناء على ذلك المبدأ، على أن تشارك بهمة وبمزيد من التفاعل مثلما شهدنا اليوم.

الســـيد أوردزونيكيدزه (الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة) (الكلمة بالإنكليزية): استمعنا في نهاية جلسة الصباح إلى مقترحات تثير الاهتمام لاستحداث المزيد من الإجـــراءات لمؤتمـــر نـــزع السلاح قدمها السفيران الكندي والآيرلندي. وسيكون مفيدا للمؤتمر النظر في هذه المقترحات والرد عليها بشكل من الأشكال، لأن من الواضح أن هذه المقترحات، إن ووفق عليها، قد تهيئ مناخاً جديـــداً وتشكل خطوة جديدة حتى في عمل مؤتمر نزع السلاح. ولهذا أعتقد أن هذه المقترحات مهمة تماماً من منظور السير العملي للمؤتمر.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): بهذا تنتهي جلستنا العامة لهذا الصباح. تُعقَد الجلسة العامة المقبلة يوم الخميس ٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ الساعة ١٠/٠٠ تماماً في قاعة المؤتمر هذه لإعطاء الكلمة لسفير كرواتيا.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٠

- - - - -